

بيان صحفي

هل تستطيع محكمة الاستئناف تصحيح خطأ الحكومة الأوزبكية بإطلاق سراح المظلومين؟

قبل بضعة أشهر، كانت قد جرت محاكمة 23 سجيناً سياسياً سابقاً في طشقند. وتبيّن أن 15 منهم من "تكرار الجاني خطرين للغاية" وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين 7 و14 عاماً وقضاء العقوبة في معنفل نظام خاص. وحكم على الثمانية المتبقين بالإقامة الجبرية لمدة تصل إلى 5 سنوات. تجدر الإشارة إلى أن الشباب الذين تم تقديمهم إلى هذه المحكمة سبق أن قضوا 20 عاماً في السجن، وكانوا قد تعرضوا خلال تلك الفترة لضغوط نفسية وجسدية مختلفة. وقد استأنف محاموهم أمام محكمة الاستئناف لإعادة النظر في القضية. ويوجد حالياً 15 شاباً في مرحلة الاستئناف. وبحسب المعلومات فإن رئيس محكمة الاستئناف هو كوتشكاروف سنجر كوتشكاروفينش.

ينبغي تقييم هذه الحالة بشكل رئيسي من جانبي، أي من الناحية الشرعية والسياسية. فمن الناحية الشرعية يطرح السؤال التالي: منذ متى أصبحت الدعوة إلى دين الله جريمة؟! ومع ذلك، ففي بلد مثل أوزبكستان، حيث بُرِزَ منه علماء كبار مثل البخاري والترمذى، تحدث اليوم مثل هذه الأشياء العجيبة والغريبة! لا يوجد أحد لا يعلم أن الدعوة إلى الإسلام والعيش بحسب أحكامه واجب على كل مسلم، بل ومعنى عيشه في الحياة هو الفكرة الأساسية للإسلام! أليس من العار على الحكومة الأوزبكية الحالية أن تقدم هؤلاء الشباب إلى المحاكمة مرة أخرى، رغم أنهم كانوا ضحايا "نظام القمامنة" السابق عندما تكون الحقيقة البسيطة واضحة؟! كما أن استخدام مصطلح "تكرار الجاني خطير للغاية" فيما يتعلق بهم ليس سوى مبالغة وافتراء. أخبرونا هل هؤلاء تورطوا في الفساد والرشوة واحتلو ملايين الأموال؟! أم نهبوا ثروات البلاد؟! هل قتلوا نفساً؟! هل أكلوا حقوق الناس؟! أم أنهم خانوا البلد والشعب بخدمة المستعمرين الكفار مثل روسيا وأمريكا؟! وفي نهاية المطاف، الأشخاص الذين يفعلون مثل هذه الأشياء التي حرمتها الله لا يخفون أعمالهم كثيراً مثل أولئك الذين يسيرون بحرية، ولكن لا يوجد من يملك الجرأة الكافية لتقديمهم إلى المحاكمة. وبالمناسبة، حكمت المحكمة مؤخراً على رجل دعا إلى إعادة دولة الاتحاد السوفياتي السابق بالسجن لمدة 3 سنوات. إن مثل هذه الجرائم الحقيقة تحظى بعقوبات خفيفة، بينما أولئك الذين يدعون إلى الإسلام يعاملون بقسوة شديدة وعدم تسامح! وبالطبع فإن مثل سياسة القياس بمعايير مختلفين هذه، ما هي إلا انحياز النظام الأوزبكي ضد الإسلام وعدم التسامح مع الدعوة الإسلامية.

وأما من الناحية السياسية، فلا شك أن الدول الاستعمارية الكافرة مثل روسيا هي التي تقف وراء اضطهاد النظام الأوزبكي لل المسلمين المظلومين. وإن القوانين والإجراءات التي اتخذها النظام للقضاء على الدعوة الإسلامية في بلادنا وإبعاد شعبنا المسلم عن الإسلام إنما هي لإرضاء هذه الدول فقط. لكن هذا لا يرفع المسؤلية عن رؤساء الحكومات، ولا يخفف حسابهم عند الله. ولأن الموجدين في الحكومة يعتبرون أنفسهم مسلمين، فإن محاولة إرضاء الدول المستعمرة، أعداء الإسلام والمسلمين، والوقوف معهم يعتبر خيانة الله ولرسوله ول المسلمين وقد حرم الله الظلم والخيانة.

ونؤكد أنه لا خطر على شعبنا وببلادنا من هؤلاء الشباب والدعوة الإسلامية التي يقومون بحملها. بل على العكس من ذلك، فإنهم فتیان شجعان ومستعدون للتضحية بحياتهم من أجل هذا الشعب وهذا البلد! إنهم حتى لا يعتبرون الحكومة الأوزبکیة، التي ترتكب هذه الفظائع، عدوة لهم. لأن الأعداء الحقيقيين لنا نحن المسلمين هم الدول الاستعمارية الكافرة مثل أمريكا وروسيا. فلماذا لا يفهم الذين في الحكومة ما يفهمه هؤلاء؟! ألا يفكرون فيما يجري في العالم اليوم ولا يفهمون من هو الصديق ومن هو العدو ومن أين يأتي الخطر؟!

ولذلك نقول للنظام الأوزبکی إن الأوان لم يفت بعد، ويمكنه تصحيح خطئه بإطلاق سراح الشباب. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليه إطلاق سراح عشرات السجناء السياسيين السابقين الذين تم جلبيهم من سجون مختلفة. كما أن الطريق الأصح والوحيد للنجاة هو أن يتوقف عن اتباع طريق الدول المستعمرة، ويعود إلى الله ويمارس السياسة وهو متمسك بحبله سبحانه. ولعل بهذا تشرق وجوههم عند الله وينالون رحمته، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقُوا وَالَّذِينَ هُمْ مُّحْسِنُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في أوزبکستان